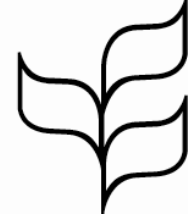


Distr.  
GENERALCBD/SBI/3/13  
31 August 2020ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISHالاتفاقية المتعلقة  
بالتنوع البيولوجي

## الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثالث

سيتم تحديد المكان والتاريخ لاحقا

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت\*

تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات وعبرها والإجراءات الاستراتيجية الأخرى من  
أجل تعزيز التنفيذ

## نهج طويل الأجل للتعميم

أولاً - مقدمة

1- في المقرر 3/14، قرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر وضع نهج استراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي (الفقرة 17)، وإنشاء فريق استشاري غير رسمي معني بتعميم التنوع البيولوجي لإسداء المشورة للأمانة التنفيذية والمكتب بشأن مواصلة إعداد مقترح لنهج طويل الأجل، بما في ذلك بشأن سبل إدماج التعميم بشكل مناسب في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والمقرر تقديمه إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيه في اجتماعها الثالث (الفقرة 18). وفي الفقرة 19(ج) من المقرر، طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة التنفيذية العمل مع الفريق الاستشاري غير الرسمي المشار إليه على وضع نهج استراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي.

2- وفي الفقرة 19(ب) من المقرر 3/14، طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة التنفيذية ضمان دمج المناقشات والمدخلات المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي بشكل مناسب في وضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، دعا الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في اجتماعه الأول الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بالتعميم إلى أن يدرج في تقريره إلى الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ مقترحات ملموسة حسب الاقتضاء.<sup>1</sup> وفي المقرر نفسه، اتخذ مؤتمر الأطراف قرارات حول عدد من الأنشطة التشغيلية الأخرى التي ستضطلع بها الأمانة التنفيذية (الفقرة 19(أ)، (د)-(ط)).

3- واستجابة لهذه الطلبات، توجز هذه الوثيقة أنشطة ومخرجات الفريق الاستشاري غير الرسمي وشبكة إضافية من الخبراء (القسم ثانياً)، وتشرح هيكل النهج الطويل الأجل المقترح الناتج عن عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي (القسم ثالثاً)، وتبلغ عن التقدم المحرز في العناصر الأخرى الواردة تحت هذا البند من جدول الأعمال والناتجة عن الفقرات 16، و18، و19 من المقرر

3/14 (القسم رابعا)، وتقدم مشروع نص لتوصية كي تنتظر فيه الهيئة الفرعية (القسم خامسا). ويرد النهج طويل الأجل للتعميم المقترح في المرفق الثاني، بينما يتضمن المرفق الأول توصيات الفريق الاستشاري غير الرسمي للأطراف حول كيفية تعزيز الروابط بين إطار ما بعد عام 2020 وهذا النهج. وتحتوي الوثيقة CBD/SBI/3/13/Add.1 على خطة عمل تكميلية توفر قائمة إرشادية للأنشطة، وقد قام بوضعها الفريق الاستشاري غير الرسمي في إطار كل عنصر من عناصر النهج طويل الأجل كتوجيه إضافي للأطراف والشركاء من أجل تنفيذ النهج طويل الأجل.

4- وقد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ، في اجتماعها الثالث، في النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، وعملا بالمقرر 3/14، المرفق الثاني، الفقرة 6، في استعراض ولاية الفريق الاستشاري غير الرسمي وتكوينه.

### ثانياً - تقرير مرحلي حول عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بالتعميم

5- عملا بالمقرر 3/14، الفقرة 16، واختصاصاته الواردة في المرفق الثاني بالمقرر، تم إنشاء الفريق الاستشاري غير الرسمي لإسداء المشورة للأمانة التنفيذية ولمكتب مؤتمر الأطراف بشأن مواصلة إعداد مقترح نهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، بما في ذلك بشأن سبل إدماج التعميم بشكل مناسب في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والمقرر تقديمه إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيه في اجتماعها الثالث.

6- وعملا بالمرفق الثاني للمقرر 3/14، يتألف الفريق الاستشاري غير الرسمي الذي تم إنشاؤه من 15 خبيراً رشحتهم حكومات و15 ممثلاً لمنظمات ومبادرات دولية ذات صلة، وتم اختيارهم على أساس كفاءتهم في المجالات ذات الصلة بتعميم التنوع البيولوجي، مع مراعاة الواجبة للتمثيل الإقليمي، والتوازن بين الجنسين والظروف الخاصة بالبلدان النامية.<sup>2</sup> وكما هو موضح أدناه، تم إنشاء شبكة استشارية مفتوحة موسعة.

7- وبدأ الفريق الاستشاري غير الرسمي عمله في شهر يونيو/حزيران 2019. وتم الاضطلاع بهذا العمل من خلال الندوات الشبكية، والدراسات الاستقصائية، والاجتماعات عن بعد، وعقدت الاجتماعات بالحضور الشخصي لأعضاء الفريق الاستشاري غير الرسمي على هامش الاجتماعين الأول والثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وتم تنفيذ العمل عبر المراحل التالية:

(أ) تم عقد ندوات شبكية في يونيو/حزيران 2019 واستعراض الأهداف، والنواتج المتوقعة، وخطة العمل وطريقة العمل، بناء على نظرة عامة على نهج التعميم الحالية في الاتفاقية ومع شركاء مختارين، التي قدمتها الأمانة. واتفق الفريق الاستشاري غير الرسمي على خطة عمل وجدول زمني؛

(ب) تم إجراء دراسة استقصائية بين شهري يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2019 عن طريق تبادل رسائل البريد الإلكتروني، و"surveymonkey"، علاوة على منتدى عبر شبكة الإنترنت يركز على التعريف، والأدوات، والممارسات في مجال التعميم. وكنتيجة لهذا العمل، تم إعداد مذكرة معلومات عن تعميم التنوع البيولوجي لمؤتمر تروندهايم التاسع بشأن التنوع البيولوجي، والذي انعقد في الفترة من 2 إلى 5 يوليو/تموز 2019؛

(ج) استناداً إلى اجتماع لاستئارة الأفكار عقده الفريق الاستشاري غير الرسمي على هامش الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، أعدت الأمانة مشروع إطار هيكل للنهج طويل الأجل، وقام الفريق الاستشاري غير الرسمي بتنقيحه وتعديله في سبتمبر/أيلول 2019. كما تم إطلاع الفريق العامل على التقدم المحرز

<sup>2</sup>تمت دعوة الترشيحات والإبلاغ عن تكوين الفريق الاستشاري غير الرسمي بواسطة الإخطار 045-2019 بتاريخ 13 مايو/أيار 2019. وللاطلاع على قائمة بأعضاء الفريق الاستشاري غير الرسمي والشبكة الموسعة، انظر

في عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي، من خلال الوثيقة CBD/WG2020/1/INF/2، ومن خلال تحديث قدمته السيدة تيريزا ليم من الفلبين؛

(د) استنادا إلى الإطار الهيكلي، أعدت الأمانة مسودة أولية لنهج طويل الأجل تم تعميمها على الفريق الاستشاري غير الرسمي في أكتوبر/تشرين الأول 2019. وخضعت المسودة مرتين للاستعراض والتعديل لاحقا. كما تمت دعوة شبكة أوسع من الشركاء (انظر أدناه) لإبداء التعليقات والتعقيبات، وتم تلقي ما مجموعه 35 استجابة؛

(هـ) تم تقديم تقرير مرحلي ثان إلى الفريق العامل المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في اجتماعه الثاني، على شكل تقرير مكتوب<sup>3</sup> ومن خلال تحديث قدمته السيدة تيريزا ليم. وتضمن هذا التقرير الثاني أيضا عناصر مشورة حول كيفية التعبير بصورة ملائمة عن التعميم في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وتم إدخال تعديلات تعكس المداولات التي جرت في الفريق العامل، وخضعت النسخ المعدلة للمشورة والنهج طويل الأجل لاستعراض إضافي من قبل الفريق الاستشاري غير الرسمي الذي صادق عليها في أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2020.

8- وبناء على عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي، أعدت الأمانة مخططا عاما أوليا لموقع شبكي خاص بالتعميم على <https://www.cbd.int/mainstreaming/>، وهو مفتوح للتعليقات من قبل الأطراف.

9- وعملا بالمقرر 3/14، المرفق الأول، الفقرة 3، كان على الأمانة دعم المناقشات التقنية والسياساتية، فضلا عن المدخلات من مختلف أصحاب المصلحة والشركاء من أجل تطوير النهج طويل الأجل. ولهذا الغرض، أنشأت الأمانة، بالتزامن مع الفريق الاستشاري غير الرسمي، شبكة استشارية مفتوحة موسعة تضم 38 منظمة ومبادرة ذات صلة تعمل على عناصر مختلفة من جدول أعمال تعميم التنوع البيولوجي. ومن أجل دعم عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي، تم إطلاع هذه الشبكة بصورة منتظمة على التقدم الذي أحرزه الفريق، ودعوتها للمساهمة بأراء ومقترحات على طول المراحل الموجزة أعلاه. وبغية تشجيع المشاركة النشطة، وعملا بالطلبات المعرب عنها في المقرر 3/14، الفقرة 19، والمرفق الأول، الفقرة 6، بهذا المقرر، أجرت الأمانة اتصالات مع عدد من المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة (انظر القسم التالي للاطلاع على التفاصيل). وتمت إحالة المقترحات الواردة من الشبكة الموسعة والمشاورات الإضافية إلى الفريق الاستشاري غير الرسمي للموافقة النهائية. بالإضافة إلى ذلك، تم النظر في الروابط المشتركة مع العمل المتعلق بحشد الموارد، عملاً بالمقرر 22/14<sup>4</sup>.

10- وتزايد الاهتمام بشكل كبير خلال الأشهر الماضية بمجال عمل التنوع البيولوجي وصحة الإنسان، وذلك كمكون حاسم في جدول أعمال تعميم التنوع البيولوجي، وكيف يمكن أن يساهم، على سبيل المثال، في الحد من مخاطر الأمراض الحيوانية المنشأ. ويوفر النهج طويل الأجل، كإطار عام، سبلا لمواصلة النهوض بهذا العمل على جميع مستويات الحكمة، من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي ومن المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، بما في ذلك من خلال تحديد أولويات جهود التعميم في قطاعات محددة، وفقا لظروف وشروط محددة. ويتم تناول التعاون مع منظمة الصحة العالمية والهيئات الأخرى ذات الصلة في القسم رابعا أدناه.

### ثالثا - هيكلية النهج طويل الأجل وتداخله مع الإطار العالمي لما بعد عام 2020

11- يتكون مشروع النهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، كما هو وارد في المرفق الثاني، من 16 إجراء رئيسي في 5 مجالات عمل عالمية، وقد تم تجميعها تحت ثلاثة مجالات استراتيجية توجهها الجهات الفاعلة. وكما هو مبين في التقرير المرحلي الذي قدمه الفريق الاستشاري غير الرسمي إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثاني، قامت أربعة من مجالات العمل الواردة في مشروع النهج طويل الأجل بالفعل بإبلاغ المشروع الحالي للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد

<sup>3</sup> <https://www.cbd.int/doc/c/ef76/8279/9e6afdae557407bcc891a789/wg2020-02-mainstreaming-en.docx>

<sup>4</sup> انظر CBD/SBI/3/5 وAdd.3.

عام 2020، كما أنها انعكست في أهداف إجراءات مماثلة تحت قسم "الأدوات والحلول" (أي الأهداف 13، و14، و15، و17<sup>5</sup>). وسيكون من المفيد الحفاظ على هذا المواعمة وتعزيزها خلال إعداد وإتمام كل من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ومشروع النهج طويل الأجل، حيث يوفر مشروع النهج طويل الأجل المزيد من التوجيه حول تنفيذ عناصر التعميم في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

12- وبموجب المجال الأول، تم اعتبار مواعمة السياسات وتنسيق العمل بين وزارات البيئة والمجالات الاقتصادية والتخطيط، وعموديا بين المستويات الحكومية الوطنية ودون الوطنية والمحلية، أمرا بالغ الأهمية لتعميم التنوع البيولوجي، ويستحق بالتالي إجراءات مخصصة حول الإدماج عبر السياسات وعمليات التخطيط، والتعميم النقدي والخاص بالميرزانية والمالي، بما في ذلك مواعمة الحوافز لمكافأة الآثار الإيجابية الصافية على التنوع البيولوجي. وبشكل مماثل، وبموجب المجال الثاني، كان تضمين قيمة الطبيعة في عملية صنع القرار في الشركات ذا أهمية حاسمة، لأن من شأن ذلك أن يسمح للمنتجين والمستهلكين بتنفيذ الحلول وشراء المنتجات والخدمات الأقل إضرارا بالطبيعة أو حتى تلك التي لها أثر إيجابي عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتبار قطاع التمويل (الوكالات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، علاوة على الصناديق ومديري الأسهم، والمصارف التجارية، وشركات التأمين) جديرا بإجراء منفصل ومخصص لأن هذا القطاع يلعب دورا "مضاعفا" حاسما في تحقيق تعميم التنوع البيولوجي عبر جميع القطاعات.

13- ويُسكتمل النهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي بخطة عمل ترد في الوثيقة CBD/SBI/3/13/Add.1، وهي تتبع نفس الهيكل وتوفر، تحت كل إجراء رئيسي، قائمة إرشادية بالإجراءات التفصيلية، بما في ذلك المعالم الرئيسية المحتملة والمؤشرات، والجهات الفاعلة ذات الصلة، ومصادر المعلومات الإضافية والإرشاد. وتقدم وثيقة المعلومات CBD/SBI/3/INF/21 مجموعة من المراجع والمنشورات الرئيسية لدعم إعداد خطط العمل، وفرها الفريق الاستشاري غير الرسمي والشبكة الموسعة.

14- وتوجد روابط متبادلة بين المجالات المقترحة. فعلى سبيل المثال، يستند تحقيق الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة، في نهاية المطاف، إلى اختيارات الأفراد كمستهلكين، وبالتالي يتم التطرق إليه في إطار المجال الاستراتيجي 3. غير أن الشركات تلعب دورا حاسما في تمكين الخيارات المستدامة للمستهلكين عبر توفيرها لمنتجات وخدمات مستدامة، في حين تلعب الحكومات دورا حاسما في الإشراف على عمليات قطاع الأعمال وتنظيمها ورعاية التعليم والتوعية المتعلقين بالاستدامة، وتهيئة الحوافز المناسبة والعناصر الأخرى لبيئة تمكينية، وفي حالة بعض المجالات الحيوية، تقديم الخدمات بصورة مستدامة مثل النقل العام والبنى التحتية الأخرى التي تسمح باستهلاك وأنماط حياة أكثر استدامة.

15- ولا يشير النهج طويل الأجل صراحة إلى قطاعات اقتصادية غير قطاع التمويل، والذي يحظى بوظيفة مخصصة، نظرا لاعتماد جميع القطاعات الاقتصادية على الخدمات المالية، وبالتالي يتمتع القطاع المالي بنفوذ فريد. وخلال إعدادها لسياسات التعميم المحددة الخاصة بها، قد ترغب الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى في النظر في التوجيهات الخاصة بالقطاع التي أعدها مؤتمر الأطراف بالفعل في اجتماعه الثالث عشر والرابع عشر، والتي تعكس النتائج التي توصل إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمنندى الاقتصادي العالمي بشأن العوامل المرتبطة بالمحركات الخمسة الأولى لفقدان التنوع البيولوجي (التغيرات في استخدام الأرض والبحر، والاستغلال المباشر للكائنات الحية، وتغير المناخ، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية)، أي الغذاء، والبنية التحتية، والصناعات الاستخراجية. وخلال عملية إعداد النهج طويل الأجل، كان من الملاحظ أيضا أن الشركات نفسها غالبا ما توائم نفسها ليس حسب الأثر وإنما حسب بالوظيفة (الغذاء، والمشروبات، والتغذية، والألياف، والأثاث، والمصارف، والتأمين، والبناء، والنفايات، والتنقل، والتجارة/التبادل التجاري، والابتكار)،

<sup>5</sup> سنشير جميع الأرقام المستهدفة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي إلى تلك الواردة في الوثيقة التي استعرضها النظراء بشأن إطار الرصد لما بعد عام 2020 الذي تم إعداده للاجتماع الرابع والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. <https://www.cbd.int/sbstta/sbstta-24/post2020-monitoring-en.pdf>.

وطريقة التشغيل (الاستخراجية، البيع بالتجزئة أو بالجملة)، أو الموارد التي يتم الاتجار بها (التجارة البيولوجية، السلع). وبالتالي، تقترح خطة عمل النهج طويل الأجل أن تعطي كل جهة فاعلة الأولوية للقطاعات ذات الأثر الأكبر والفرص لإحراز تقدم في سياق قطري أو مواضيعي معين، وذلك كشرط مسبق لإجراءات تعميم أكثر استهدافاً، وبالتالي ذات احتمالات أكبر بأن تكون أكثر فعالية، خلال العقد القادم. ويمكن لبعض أهداف إجراءات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مثل تلك المتعلقة بالتهديدات واحتياجات السكان، أن توفر مؤشرات مفيدة لعملية تحديد الأولويات بهذا الشكل على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال، توفر الإشارات إلى النظم الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النظم الإيكولوجية المدارة، أو الحلول القائمة على الطبيعة التي تساهم في توفير المياه النظيفة، أو فوائد المساحات الخضراء للصحة والرفاه، ولا سيما لسكان المدن، نقاط دخول مفيدة للعمل في مجال التعميم.

16- ويقترح الفريق الاستشاري غير الرسمي مواصلة عمله لإبقاء النهج طويل الأجل قيد الاستعراض، وذلك بالتنسيق مع آلية استعراض الإطار العالمي لما بعد عام 2020 وكجزء منها. وسيبني الفريق على تجارب أصحاب المصلحة المتعددين التي تم جمعها من خلال الفريق الاستشاري غير الرسمي والشبكة الموسعة الداعمة له، ومنها على سبيل المثال مختلف تجارب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وتحالف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ومركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمحفل العالمي لدوائر الأعمال بشأن التنمية المستدامة، وتحالف العواصم. وبالإضافة إلى ذلك، على سبيل المثال، يمكن للشراكة العالمية والمنتدى المنتظم للأعمال والتنوع البيولوجي العمل كمنصتين لتبادل المعلومات بانتظام حول التقدم المحرز في تنفيذ العناصر المتعلقة بقطاع الأعمال في النهج طويل الأجل، ولتعزيز الالتزامات المحتملة في خطة عمل ما بعد عام 2020 من أجل الطبيعة والناس.

17- ولدى صياغة العناصر الفردية للنهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، تم إيلاء الاهتمام للغايات ذات الصلة ضمن أهداف التنمية المستدامة بغية تمكين أوجه التآزر في التنفيذ. كما يعتمد النهج طويل الأجل على:

(أ) الضغوط والتبعيات العاجلة لتحقيق التغيير التحويلي من أجل مواجهة المعدل الحاد لفقدان التنوع البيولوجي و"ثني المنحنى" على الدوافع غير المباشرة أو الكامنة للتنوع البيولوجي بما يتماشى مع توصيات مثل تلك الواردة في تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ب) الحاجة إلى الاندماج مع العمليات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن بناء القدرات، والاتصالات، والتعليم والتوعية العامة، والرصد والمؤشرات، وتعبئة الموارد، بغية تقادي الازدواجية في الهياكل والمبادرات القائمة، والبناء على برامج العمل المواضيعية الشاملة وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، فضلاً عن الانخراط في قطاع الأعمال والانخراط المجتمعي؛

(ج) الاتفاقات البيئية الدولية وجداول الأعمال الخاصة بالمنظمات ذات الصلة، مثل خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، واتفاقيات ريو، إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتجارب والممارسات الجيدة الخاصة بالمنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ السياسات العالمية ذات الصلة.

#### رابعا- تقرير حول الأنشطة الإضافية الخاصة بالتعميم التي اضطلعت بها الأمانة

18- في هذا القسم، يتم تقديم تحديثات حول بنود العمل والطلبات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية والواردة في الفقرات 19(د)-19(ط) من المقرر 3/14. وقد تم طلب هذه التحديثات في الفقرة 19(و) من المقرر. وفي الفقرة 19(أ) من المقرر 3/14، طُلب إلى الأمانة التنفيذية الاضطلاع بأنشطة لدعم تنفيذ هذا المقرر ومواصلة دعم الجهود المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي، على النحو المطلوب في المقررات السابقة الصادرة عن مؤتمر الأطراف. وتُعرض الأنشطة ذات الصلة في الفقرات التالية.

19- وفي الفقرة 19(د) من المقرر 3/14، طُلب إلى الأمانة التنفيذية الاضطلاع بعمل إضافي لتيسير الإفصاح والإبلاغ عن آثار الشركات على التنوع البيولوجي وتبعياتها على التنوع البيولوجي، بالتعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، بما في ذلك لدعم الأهداف المذكورة في الفقرة 16 من المقرر، المتعلقة بوضع وتحسين قياسات، ومؤشرات، وخطوط أساس، وأدوات أخرى لقياس تبعيات التنوع البيولوجي للشركات في هذه القطاعات وأثرها على التنوع البيولوجي، وذلك لتزويد مديري الأعمال، والمستثمرين بمعلومات موثوقة وذات مصداقية ويمكن التصرف على أساسها لتحسين صنع القرار وتعزيز الاستثمارات البيئية والاجتماعية والحكمة. واستجابة لذلك، تم تنفيذ الأعمال ذات الصلة من قبل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الأمانة وأكثر من 20 منظمة ومبادرة في مجال تطوير نهج قياس التنوع البيولوجي للأعمال. وتضمن العمل استعراضا للمحركات والممارسات الحالية المتعلقة بقياس الأعمال والإفصاح الخاص بالتنوع البيولوجي، وبحث دور النهج الناشئة لقياس التنوع البيولوجي في الإفصاح المستقبلي من أجل إبلاغ أهداف السياسة العالمية. وسيتم إيجاز نتائج العمل في تقرير موجه لصناع السياسات من المقرر إصداره في الوقت المناسب للاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ وسيتاح كوثيقة معلومات للاجتماع الثالث للهيئة الفرعية.

20- وفي الفقرة 19(هـ) من المقرر 3/14، طُلب إلى الأمانة التنفيذية الاضطلاع بعمل إضافي لبحث دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تعميم التنوع البيولوجي. وتضمن كل من الفريق الاستشاري غير الرسمي والشبكة الموسعة للشركاء، حسب التصميم، ممثلين عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحقوق الآخرين. وتقدم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مساهمة كبيرة من خلال معارفها التقليدية واستخدامها المألوف المستدام للتنوع البيولوجي؛ ولهذا السبب، ناقشت الأمانة وجمعت مدخلات حول التعميم من أعضاء المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي من خلال ندوتين شبكيتين في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2019.

21- وفي الفقرة 19(ز) طُلب إلى الأمانة التنفيذية مواصلة تنظيم، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين، وبالتزامن مع الأنشطة الأخرى الخاصة ببناء القدرات، منتديات للمناقشة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك على أساس إقليمي. وقد يَسّر اختيار الخبراء والمنظمات المكونة للفريق الاستشاري غير الرسمي والشبكة الموسعة هذا التبادل للخبرات. وبالتوازي مع عمل الفريق، أقامت الأمانة اتصالات مع شبكة مفتوحة أوسع من الشركاء، بما في ذلك البنك الدولي، والرابطة الدولية لصناعة النفط من أجل الحفاظ على البيئة، والمجلس الدولي للتعدين والفلزات، وكذلك من خلال مبادرة التنوع البيولوجي متعددة القطاعات لرابطة مبادئ التعادل، بالإضافة إلى، فيما يتعلق بالبنية التحتية والصناعات الاستخراجية، الرابطة العالمية للإسمنت والخرسانة، كخلف لمبادرة استدامة الخرسانة.

22- وبدعم من الصندوق الياباني للتنوع البيولوجي، نفذت الأمانة مشروعا من مرحلتين لدعم الأطراف في تعزيز جهودها لتعميم السلامة الأحيائية من عام 2015 إلى عام 2019. وفي هذا السياق، نفذ 20 طرفا في بروتوكول قرطاجنة أنشطة على المستوى الوطني وشارك 30 طرفا في أنشطة على المستوى الإقليمي هدفت إلى الجمع بين أصحاب المصلحة من قطاعات مختلفة لتخطيط إجراءات عملية بغية تعميم السلامة الأحيائية، مما أدى إلى وضع استراتيجيات لتعميم السلامة الأحيائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير سلسلة من مواد التعلم الإلكتروني العالمية، والتي تعرض طرقا عملية لتعميم السلامة الأحيائية في السياسات والقوانين والمؤسسات، بالاستناد إلى تجارب البلدان. ونجح المشروع في الجمع بين أصحاب المصلحة في قطاعات مختلفة، بما في ذلك البيئة، والزراعة، والتمويل، وأسفر عن عدد من النتائج الملموسة الهامة. وتم تطوير المشروع استجابة للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020 وتمشيا معها، بالإضافة إلى القرارين [BS-VII/5](#) و [CP-VIII/15](#).<sup>6</sup>

<sup>6</sup> تتاح المزيد من المعلومات حول تعميم السلامة الأحيائية وأنشطة المشروع على الرابط: <http://bch.cbd.int/protocol/issues/mainstreaming/>

23- وبالإضافة إلى ذلك، يزيد الاهتمام الذي تبيده القطاعات الاقتصادية ذات الصلة ومبادرات الأعمال المرتبطة بها من المناقشات حول الفرصة التي يتيحها الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لتوحيد جهود مختلف المبادرات. ونتيجة لذلك، تم إنشاء العديد من المنصات التعاونية التي يمكن أن تلعب دورا هاما في دعم تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وعناصر التعميم الخاصة به. وعلى سبيل المثال، قام المنتدى الاقتصادي العالمي برعاية شراكات ذات صلة بعمل اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يخص التعميم، ويتم تمثيل هذه الشراكات في الفريق الاستشاري غير الرسمي والشبكة الأوسع من الشركاء، مثل ائتلاف الغذاء واستخدام الأراضي، وشبكة عمل أصدقاء المحيطات. وأطلق المنتدى الاقتصادي العالمي والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وكلاهما عضو في الفريق الاستشاري غير الرسمي، مبادرة الأعمال من أجل الطبيعة. وتعد المبادرات الأخرى ذات الصلة بالمنتدى الاقتصادي العالمي مثل تحالف أعمال الكوكب الواحد للتنوع البيولوجي بصفته تحالف أعمال دولي فريد متعدد القطاعات وموجه نحو العمل دليلا آخر على الاهتمام المتزايد للشركات بالتنوع البيولوجي. وتساهم هذه المبادرات التي تقودها الشركات، بما في ذلك أيضا Act 4 Nature، وائتلاف العواصم (الطبيعية)، وائتلاف الغذاء واستخدام الأراضي، ومبادرة التنوع البيولوجي متعددة القطاعات، وتحالف أعمال الكوكب الواحد للتنوع البيولوجي، من بين العديد من المبادرات الأخرى، في تسخير التزامات الشركات وإجراءاتها نحو تحقيق طريقة تشغيل أكثر استدامة، وستواصل الأمانة دعوة هذه الجهات الفاعلة للانخراط في النهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، مع تشجيع مشاركة المجتمع المدني على نطاق أوسع.

24- وفيما يتعلق بقطاع التمويل على وجه التحديد، تستفيد الأمانة حاليا من دعم الوكالة الفرنسية للتنمية، على شكل قرض لمدة عامين غير قابل للسداد لخبير موفد في بعثة لدعم الاتفاقية في بناء أو تعزيز التعاون مع القطاع المالي بمكوناته المختلفة، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، والمصارف الإنمائية الإقليمية والوطنية، والتمويل العام الوطني، والمصارف المركزية والهيئات التنظيمية، والصناديق الاستثمارية وصناديق التقاعد، والتأمين، علاوة على شركات الضمان وإعادة التأمين، بهدف إدماج مخاطر التنوع البيولوجي في نهجها الشامل للمخاطر (للحد من المخاطر على التنوع البيولوجي الناتجة عن الأصول الممولة و/أو الحد المخاطر المتعلقة بالاعتماد على التنوع البيولوجي في حافظاتها) وزيادة الاستثمارات المخصصة للتنوع البيولوجي و/أو القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تشترك في منافع التنوع البيولوجي.

25- وواصلت الأمانة دعم الشراكة العالمية بشأن دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي<sup>7</sup> من خلال توفير منصة للمبادرات الوطنية والإقليمية لتبادل المعلومات ذات الصلة، والحالات المحددة، والأدوات والآليات للتطرق للتحديات والحلول التي يمكن أن تساعد القطاعات المختلفة على المساهمة بممارسات أكثر استدامة عبر مختلف القطاعات.<sup>8</sup> ويتم تمثيل المنصة وأعضائها في الفريق الاستشاري غير الرسمي وشبكتها الموسعة. كما ستواصل الأمانة التعاون مع المجتمع المدني وأصحاب الحقوق لتعزيز مشاركتهم وتمثيلهم في النهج طويل الأجل وهيئات الاستعراض المرتبطة به.

26- وشاركت منظمة الأغذية والزراعة مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تنظيم سلسلة من الحوارات والمشاروات العالمية<sup>9</sup> والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين: لأمريكا اللاتينية والكاريبي،<sup>10</sup> وآسيا والمحيط الهادئ،<sup>11</sup> وأفريقيا،<sup>12</sup> والشرق الأدنى وشمال أفريقيا<sup>13</sup> (انظر أيضا CBD/COP/14/INF/1)، وتعمل حاليا على متابعة هذه الاجتماعات. واعتمد مجلس منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية في عام

<sup>7</sup>التي تم تأسيسها بموجب مقرر انخراط قطاع الأعمال المقرر 21/10، الفقرتان 1(د) و3(أ) والمقرر 7/11، الفقرتان 1 و5(أ).

<sup>8</sup> للاطلاع على معلومات تفصيلية انظر <https://www.cbd.int/business/>

<sup>9</sup>CBD/COP/14/INF/1؛ <http://www.fao.org/about/meetings/multi-stakeholder-dialogue-on-biodiversity/en/>

<sup>10</sup> <http://www.fao.org/americas/eventos/ver/en/c/1156040/>

<sup>11</sup> <http://www.fao.org/asiapacific/events/detail-events/en/c/1604/>

<sup>12</sup> <http://www.fao.org/africa/news/detail-news/en/c/1249491/>

<sup>13</sup> <http://www.fao.org/neareast/news/view/en/c/1244948/>

2019،<sup>14</sup> ويجري حالياً إعداد خطة العمل من أجل تنفيذ الاستراتيجية<sup>15</sup> (انظر CBD/SBSTTA/24/INF/14 و CBD/SBI/3/INF/6).

27- وفيما يتعلق بقطاع السياحة، تعمل الأمانة مع منظمة السياحة العالمية، والاتئلاف السياحي في عمل أصدقاء المحيطات بقيادة معهد الموارد العالمية، وشبكة خبراء EcoTrans وشبكة خبراء ربط السياحة والتنوع البيولوجي، من أجل الدعوة إلى مشاركة كبيرة من القطاع في أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي والنهج طويل الأجل.

28- ونسقت الأمانة مع اللجان الاستشارية في الشراكة العالمية للعمل المحلي ودون الوطني بشأن التنوع البيولوجي للمدن والحكومات دون الوطنية بموجب الاتفاقية، على التوالي - منظمة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة وشبكة المناطق من أجل التنمية المستدامة، الأقاليم 4. وقدمت هذه الجهات وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل مجموعة الحكومات دون الوطنية الرائدة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولجنة المناطق التابعة للاتحاد الأوروبي بيانات ومدخلات على المدى الطويل، وأكدت على أهمية التكامل الرأسي ودور ومساهمات جميع مستويات الحكومة دون الوطنية في إجراءات التعميم المكثفة.

29- أما بالنسبة للمنظمات الإقليمية، فقد تشاورت الأمانة بشأن التعميم مع مركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وأمانة الجماعة الكاريبية، من بين جهات أخرى، فضلاً عن المكاتب الإقليمية والمكاتب التمثيلية لوكالات الأمم المتحدة والهيئات دون الإقليمية، مثل منصة الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي التابعة للاتحاد الأوروبي ولجنة المناطق التابعة لها.

30- وفي الفقرة 19(ح) من المقرر 3/14، طُلب إلى الأمانة التنفيذية تطوير التعاون والشراكات مع أمانات الاتفاقات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي. وفي حين تغطي الفقرات السابقة التعاون مع المنظمات الدولية، إلا أن تعاون الأمانة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعالج إلى حد كبير الروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛ من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريق الاتصال المعني باتفاقيات التنوع البيولوجي، هنالك تعاون بشأن أوجه التآزر لعملية ما بعد عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قد يصبح العمل في إطار فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة ذا صلة، بناء على مشاركته الحالية في دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020 وتيسيره للمشاروات بين أعضاء فريق الإدارة البيئة بشأن إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

31- وعملاً بمقررات مؤتمر الأطراف، لدى الأمانة برنامج عمل مشترك مع منظمة الصحة العالمية بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والصحة. وفي هذا السياق، انعقد الاجتماع الثاني لفريق الاتصال المشترك بين الوكالات المعني بالتنوع البيولوجي والصحة، والذي اشتركت في عقده الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومنظمة الصحة العالمية، في الفترة من 4 إلى 6 مايو/أيار 2020. وستتناول الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية هذه المسألة في اجتماعها الرابع والعشرين.

32- وفي الفقرة 19(ط) من المقرر 3/14، طُلب إلى الأمانة التنفيذية مواصلة تطوير، بالتعاون مع شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي وغيرها من الشراكات وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، أدوات قياس من أجل قياس نجاح التعميم الذي سيوفر الأساس لدمج تعميم التنوع البيولوجي على نحو ملائم في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وبالإضافة إلى العمل على أدوات قياس الأعمال، واصلت الأمانة التنفيذية الاتصال بالمنظمات والعمليات ذات الصلة بالأهداف المقترحة للنهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول مؤشر للحوافز الضارة والإيجابية، أو مع لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، فيما يتعلق بمحاسبة النظام الإيكولوجي كأداة تعميم رئيسية. ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تشارك أمانة الاتفاقية في الإشراف على مؤشر الغاية 15.9 من أهداف التنمية المستدامة (والمستوحى بدوره

CL 163/11 Rev.1؛ CL 163/RE<sup>14</sup>، الفقرة 10 ز.

PC 128/9<sup>15</sup>.



من الهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي)، وساهمت في مواصلة تطويره وتحديثه من خلال فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتم اقتراح الغاية 15.9 كمجال العمل 1 في النهج طويل الأجل.<sup>16</sup>

33- وفي الختام، من المتوقع أن يستفيد تنفيذ النهج طويل الأجل وخطة العمل المرتبطة به من تعزيز الآليات القائمة بموجب الاتفاقية لدعم جهود التعميم. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن يؤدي تعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي وتوسيعها، بالإضافة إلى الشراكة العالمية بشأن دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي، كمظلة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، علاوة على انتداب خبير مالي إلى أمانة الاتفاقية، بالترافق مع المزيد من التعاون المكثف مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، على النحو المبين أعلاه، إلى مزيد من المشاركة، من أجل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، من قبل الشركات وجمعياتها وشبكتها على المستويين الإقليمي والوطني، وفي القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع التمويل، وذلك على أساس تحسين المواءمة والاتساق في النهج الخاصة بالتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضاً أن يسهم النهج طويل الأجل في تحسين المواءمة بين منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى أمانة الاتفاقية، في دعم إجراءات التعميم.

### خامساً- العناصر المقترحة لمشروع التوصية

34- قد ترغب الهيئة الفرعية في اعتماد مقرر على غرار ما يلي:

*إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،*

*إن تشير إلى مقرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر بوضع نهج استراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، ومواصلة تطويره بدعم من فريق استشاري غير رسمي، والنظر في مشورته بشأن سبل إدماج التعميم بشكل مناسب في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،<sup>17</sup>*

*وإن ترحب مع التقدير بعمل الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي الذي تم إنشاؤه عملاً بالمقرر 3/14، على النحو المبين في التقرير المرحلي للأمانة التنفيذية المقدم إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث،<sup>18</sup>*

1- تدعو الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث إلى أخذ مشورة الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي بشأن سبل إدماج تعميم التنوع البيولوجي بعين الاعتبار في مواصلة تطوير الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على النحو المعبر عنه في المرفق الأول لمشروع التوصية الحالي؛

2- توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر مقرراً على غرار ما يلي:

*إن مؤتمر الأطراف،*

*إن يعيد التأكيد على الأهمية الحاسمة لتعميم التنوع البيولوجي عبر جميع مستويات الحكومة، وداخل جميع قطاعات المجتمع وعبر القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف الاتفاقية، والحاجة الملحة إلى إدماج تعميم التنوع البيولوجي بشكل مناسب في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،*

*وإن يؤكد على أهمية تكثيف إجراءات التعميم لتحقيق التغيير التحولي اللازم لتحقيق رؤية عام 2050،*

<sup>16</sup> انظر المرفق الثاني والمعلومات الإضافية الواردة فيه.

<sup>17</sup>المقرر 3/14.

<sup>18</sup> CBD/SBI/3/13.

وإذ يعيد التأكيد أيضا على دور وأهمية نهج استراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي، كعنصر رئيسي في اتخاذ إجراءات فعالة ضد تدهور التنوع البيولوجي، على كافة المستويات، في العقد المقبل؛

1- يرحب بعمل الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي على النحو المبين في التقرير المرهلي للأمانة التنفيذية إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث؛

2- يعتمد النهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي الوارد في المرفق الثاني بهذا المقرر؛

3- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، على جميع المستويات، بالإضافة إلى الشركات، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين إلى استخدام النهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي كتوجيه إضافي في تنفيذ عناصر الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي؛

4- يرحب بخطة عمل النهج طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي،<sup>19</sup> ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى، على جميع المستويات، بالإضافة إلى الشركات، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين إلى الأخذ بعين الاعتبار قائمة إجراءات التعميم الممكنة التي يتعين اتخاذها على جميع المستويات وعبر الحكومات والقطاعات الاقتصادية والمجتمع؛

5- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، والمنظمات والمبادرات الدولية، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، إلى الإبلاغ عن ممارساتهم الجيدة، والدروس المستفادة، والتجارب الأخرى ذات الصلة بتنفيذ النهج الاستراتيجي طويل الأجل وخطة عمله، كجزء من تقاريرها الوطنية؛

6- يدعو الفريق الاستشاري غير الرسمي، والذي تم إنشاؤه باختصاصات محددة وفقا للمقرر 3/14، إلى مواصلة عمله، والانخراط مع شبكة أوسع من المنظمات والمبادرات الشريكة، بغية الإبقاء على تنفيذ النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي قيد الاستعراض، بما يتفق مع الترتيبات القائمة للإبلاغ والرصد والاستعراض للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، من خلال تبادل وتحليل دراسات الحالة، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) (أ) تعميم الإجراءات في القطاعات ذات الأثر والتبعيات الأكبر على التنوع البيولوجي، و(ب) بشأن طرق وسبل تعزيز المشاركة الاجتماعية وتمثيل المجتمع المدني وقدرته في تنفيذ إجراءات التعميم، والإبلاغ عن عمله إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الرابع؛

7- يدعو الأطراف من البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى المنظمات والمبادرات ذات الصلة، إلى النظر في تقديم دعم مالي لعمل الفريق الاستشاري غير الرسمي؛

8- يطلب إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الرابع أن تنظر في تقرير الفريق الاستشاري غير الرسمي وأن تضع توصيات لينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس عشر؛

9- يطلب أيضا إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ، وفقا للترتيبات المعمول بها للإبلاغ والرصد والاستعراض للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، إجراء، ضمن اجتماع في عام 2024 أو عام 2025، استعراض منتصف المدة للنهج الاستراتيجي طويل الأجل، واستعراض التقدم المحرز، والتحديات التي تمت مواجهتها، والدروس المستفادة، وتحديد أية حاجة إلى مزيد من الإجراءات، كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر؛

10- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى، بالتعاون مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، على إرساء، أو مواصلة تعزيز، الشراكات الوطنية أو دون الوطنية أو الإقليمية أو العالمية مع قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي كشركاء

<sup>19</sup>CBD/SBI/3/13/Add.

مؤسسين لتنفيذ النهج الاستراتيجي طويل الأجل من خلال العمل الوطني، بناء على خبرة الشراكة العالمية بشأن دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي، ومنتدى الأعمال العالمي بشأن التنوع البيولوجي والأدوات المرتبطة به؛

11- *يحيط علماً مع التقدير* باستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن تعميم التنوع البيولوجي، ويدعو المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن المصارف الإنمائية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف، إلى تطوير استراتيجياتها وخططها الخاصة بالتعميم، و/أو تعزيز تنفيذها للقائم منها، بالبناء على النهج الاستراتيجي طويل الأجل وأخذ خطة عمله بعين الاعتبار؛

12- *يرحب بالعمل المنجز* بشأن التعميم بموجب بروتوكول قرطاجنة والدعم الذي قدمه الصندوق الياباني للتنوع البيولوجي في هذا الصدد، ويشجع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين على تكثيف جهود التعميم، بالبناء على النهج الاستراتيجي طويل الأجل ويدعو الجهات المانحة إلى دعم مثل هذا أنشطة؛

13- *يطلب إلى* مرفق البيئة العالمية تعزيز التعميم في برامجه المستقبلية ومساعدة الأطراف في إعداد إجراءات التعميم الخاصة بها وتنفيذها بناء على النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي؛

14- *يحيط علماً* بالتقرير المؤقت الذي أعده المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء وجهة نظر مشتركة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن قياس ورصد آثار الشركات وتبعياتها على التنوع البيولوجي والإفصاح عنها؛

15- *يدعو المركز العالمي* لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات المتعاونة إلى مواصلة العمل بهدف الاتفاق على مجموعة قابلة للمقارنة من القياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي للشركات يمكن إدماجها في إفصاح الشركات وإبلاغها؛

16- *يدعو المنظمات الدولية* للتمويل والتنمية إلى زيادة دعمها للعمل الرامي إلى تنمية قدرة مديري الأعمال والمؤسسات المالية على قياس آثار وتبعيات الإجراءات الاقتصادية على التنوع البيولوجي، وتقديم معلومات يمكن التحقق منها وتطبيقها من أجل تحسين عملية صنع القرار والترويج لمعايير بيئية واجتماعية وخاصة بالحوكمة؛

17- *يطلب إلى* الأمانة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد:

(أ) مواصلة دعم عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي وفقاً للفقرة 6 أعلاه؛

(ب) مواصلة التنسيق مع الاتفاقيات ذات الصلة ومنظمات الأمم المتحدة وعملياتها، ومواصلة تنظيم، بالتعاون مع المنظمات العالمية، والإقليمية، والمواضيعية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالاقتران مع أنشطة بناء القدرات الأخرى، حلقات عمل ومنتديات لمناقشة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية، عملاً بالمقرر 3/14، الفقرة 19(ز)؛

(ج) التعاون مع أمانة اتفاقيات ريو الأخرى والاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بغية تعظيم أوجه التآزر بين المبادرات المماثلة والمتعلقة بالتعميم والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

(د) مواصلة تعزيز العمل والتعاون فيما يخص أدوات قياس قطاع الأعمال لتأثيرات وتبعيات الشركات على التنوع البيولوجي؛

(هـ) مواصلة تعزيز، وتوسيع، وتقديم الدعم للشراكة العالمية بشأن دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي ولشراكاتها الوطنية والإقليمية، بغية توسيع نطاق هذه الشراكات، من أجل مواصلة تعزيز فعاليتها كألية لإشراك الشركات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي كمنصة متعددة أصحاب

المصلحة للتبادلات على جميع مستويات الحوكمة ومع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وكذلك لتحديد الثغرات، والفرص، والتحديات والدروس المستفادة في التعميم؛

(و) رصد وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي طويل الأجل وخطه عمله، وذلك استناداً إلى التقارير الوطنية التي تقدمها الأطراف والخبرات ذات الصلة للمنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة؛

(ز) تقديم تقرير مرحلي بشأن هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أية تطورات أخرى ذات صلة، بما في ذلك مقترحات لإجراء استعراض منتصف المدة للنهج الاستراتيجي طويل الأجل، بما يتفق مع الترتيبات المعمول بها للإبلاغ عن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ورصده واستعراضه، لتتظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الرابع.

### المرفق الأول

#### مشورة بشأن سبل إدماج التعميم بشكل مناسب في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

1- على النحو المشار إليه في التقرير المرحلي للفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي للفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثاني، يتواءم الإطار العالمي الناشئ للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ومشروع النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي بالفعل على نطاق واسع:

(أ) تدعم نظرية التغيير المعروضة في المسودة الأولية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي أيضاً مشروع النهج الاستراتيجي طويل الأجل؛

(ب) في إطار "الحد من التهديدات"، الغاية 206 المتعلقة بالتلوث، وهو نتيجة مباشرة لعمليات الإنتاج غير المستدامة، والغاية 4 المتعلقة بإدارة الأنواع البرية، والمرتبطة بالدورات الاقتصادية، والغاية 7 المتعلقة بالحلول القائمة على الطبيعة لتغيير المناخ، توفر نقاط دخول هامة لإجراءات التعميم؛

(ج) تحت عنوان "تلبية الاحتياجات"، توفر الغاية 9 (النظم الإيكولوجية المدارة، والزراعة) والغاية 11 (الوصول إلى البنية التحتية الخضراء، خاصة في المدن) نقاط دخول هامة أيضاً. ويمكن القول أن الغاية 8، المتعلقة بالنظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي عبر التنوع البيولوجي الزراعي، تعتبر الهدف الأكثر أهمية لتعميم التنوع البيولوجي في القطاع الزراعي؛

(د) يذكر كل من مشروع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي ومشروع النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي مساهمات الحكومات المحلية ودون الوطنية؛

(هـ) تحت عنوان "الأدوات والحلول"، تعكس أربعة غايات لمشروع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (13 المتعلقة بإدماج قيم التنوع البيولوجي، و14 المتعلقة باستدامة القطاعات الاقتصادية والشركات، و15 المتعلقة بالاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة، و17 المتعلقة بالحوافز) بالفعل عن كثر أربعة من مجالات العمل الخمسة للنهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي.

2- يعد الحفاظ على هذا التوازن ومواصلة تعزيزه خلال إعداد وإتمام كل من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والنهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي مفيداً للأسباب التالية:

<sup>20</sup>ستشير جميع الأرقام المستهدفة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي إلى تلك الواردة في "تحديث المسودة الأولية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020" (CBD/POST2020/PREP/2/1).

(أ) يمكن عندئذ فهم النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي بوضوح على أنه توجيه تكميلي لدعم تنفيذ عناصر التعميم للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وعلى وجه الخصوص، أهداف الإجراءات ذات الصلة، ولكن أيضا العناصر الأخرى المحتملة، كما تم ذكره أعلاه؛

(ب) في الوقت نفسه، سيسمح هذا التفاعل للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بالبقاء عند المستوى الاستراتيجي، مع دقة غير عالية نسبيا، حيث سيتم توفير المزيد من التوجيه التشغيلي من خلال النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي وخطة عمله.

3- يمكن الحفاظ على هذا التوازن ومواصلة تعزيزه من خلال:

(أ) استخدام لغة متسقة للإجراءات ومجالات العمل الخاصة بالنهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي والغايات ذات الصلة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، تحت قسم "الأدوات والحلول"؛

(ب) تجميع غايات "الأدوات والحلول" ذات الصلة مع بعضها، في ضوء ترابطها الوثيق وتفاعلها؛

(ج) زيادة إبراز وتعزيز الطبيعة العامة والشاملة لجدول أعمال التعميم في الإصدارات المقبلة للإطار العالمي للتنوع

البيولوجي.

## المرفق الثاني

### النهج الاستراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي

#### مقدمة

1- على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه بالفعل خلال العقد الماضي، يتواصل تراجع التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي بلا هوادة إلى حد كبير، وهما يهددان بصورة متزايدة التنمية المستدامة ورفاه الإنسان. ومن الضروري إحداث تغييرات عميقة لتحويل الآليات التي توجه التنمية وكذلك قرارات الأعمال والاستثمار من أجل إدماج التنوع البيولوجي في التنمية والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وفي القطاعات الاقتصادية، والسعي نحو آثار إيجابية صافية على النظم الإيكولوجية والأنواع. ولتحقيق ذلك، يجب التعبير عن القيم متعددة الأوجه للطبيعة في جميع عمليات صنع القرار والإجراءات عبر المجتمع، بما في ذلك في جميع مجالات ومستويات الحكومة، وفي القطاع الخاص (قطاع الأعمال والتمويل)، وعبر المجتمع. وينص المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، في تقرير التقييم العالمي بشأن البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على ما يلي:

لا يمكن بلوغ أهداف حفظ الطبيعة واستخدامها على نحو مستدام وتحقيق الاستدامة باتباع المسارات الحالية، ولا يمكن تحقيق أهداف عام 2030 وما بعده إلا من خلال تنفيذ تغييرات تحويلية على نطاق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.<sup>21</sup>

يجب أن نرفع مستوى الطموح والإرادة السياسية لتعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتقسام العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.<sup>22</sup>

2- وقد سلطت القرارات السابقة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي (3/XIII و3/14) الضوء بالفعل على أهمية تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية وعبر جميع مستويات الحكومة. ويحدد النهج الاستراتيجي طويل الأجل الحالي لتعميم التنوع البيولوجي أولويات العمل، وذلك بالاستناد إلى الأدلة العلمية للتأثيرات والمنافع المحتملة وفقا للقدرة والظروف الوطنية للأطراف. وهو يحدد الجهات الفاعلة الرئيسية التي يجب أن تشارك في تنفيذ مثل هذه الإجراءات والآليات المناسبة للقيام بذلك.

3- وينبغي الإبقاء على النهج طويل الأجل قيد الاستعراض من قبل مؤتمر الأطراف وأن يكون مرنا بما يكفي للاستجابة للتغيرات ذات الصلة.

4- عند تحديد أولويات العمل، فإن النهج طويل الأجل وخطة العمل المرتبطة به سوف:

(أ) يتطرقا للضغوط الواقعة على التنوع البيولوجي والعوامل غير المباشرة أو الكامنة وراء تدهور التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع توصيات مثل تلك الواردة في تقرير التقييم العالمي بشأن البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفي الإصدار الخامس من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي؛

(ب) يتفاديا الازدواجية وإنما يبينان على المقررات السابقة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ذات الصلة بالتعميم، مثل برامج العمل المواضيعية والشاملة القائمة، علاوة على المقررات السابقة بشأن التعميم، والتدابير التحفيزية، وتقييمات الأثر، وإشراك قطاع الأعمال؛

<sup>21</sup> [https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes\\_global\\_assessment\\_report\\_summary\\_for\\_policymakers\\_ar.pdf](https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes_global_assessment_report_summary_for_policymakers_ar.pdf)

<sup>22</sup> إعلان كانون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية (CBD/COP/13/24).

(ج) يقوم بالإحالة المرجعية ولا سيما فيما يخص عنصر حشد الموارد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بهدف (1) تيسير حشد الموارد من خلال إجراءات التعميم، و(2) توليد الموارد اللازمة لإجراءات التعميم والاستفادة منها؛

(د) يدعم الاتفاقات والنهج البيئية الدولية القائمة والبناء عليها، مثل خطة عام 2030 للتنمية المستدامة أو إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، والتجارب والممارسات الجيدة في تنفيذ هذه السياسات العالمية الأخرى.

5- وبمعرض تسهيل الرصد والتقييم، فإن النهج طويل الأجل وخطة العمل الخاصة به سوف:

(أ) يوفر إطارا مرنا ومتينا لدعم وتيسير تحديد وتنفيذ إجراءات التعميم الوطنية ذات الأولوية وما يرتبط بها من أهداف محددة وقابلة للقياس وطموحة وواقعية ومحددة زمنيا، ومعالم رئيسية، ومؤشرات؛

(ب) يقدم معالم رئيسية مقترحة من أجل تمكين رصد التقدم المحرز نحو النتائج والآثار.

6- ومن أجل تسهيل تصميم وتنفيذ إجراءات التعميم الوطنية ذات الأولوية، ستقوم خطة العمل المصاحبة بالإحالة المرجعية أيضا إلى توجيهات، وأدوات، وحالات ممارسات جيدة مفيدة.

مجالات الاستراتيجية والعمل والإجراءات الرئيسية المقترحة

مجالات الاستراتيجية الأولى: تعميم التنوع البيولوجي عبر الحكومة وسياساتها
<p>مجالات العمل 1: الإدماج الكامل لقيم النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي<sup>23</sup> في التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر،<sup>24</sup> وإدماج التخطيط المكاني وتطبيق مبادئ نهج النظام الإيكولوجي.<sup>25</sup></p> <p>مؤشرات النجاح:<sup>26</sup></p> <p>(أ) عدد البلدان التي وضعت أهدافا وطنية وفقا للهدف الوارد أعلاه في استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي فيها والتقدم المبلغ عنه نحو تحقيق هذه الأهداف؛</p> <p>(ب) عدد البلدان التي أدمجت قياس آثار التنوع البيولوجي وتبعيته وقيمه في نظم المحاسبة والإبلاغ الوطنية، والذي يُعرّف على أنه تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛</p> <p>(ج) عدد البلدان التي أدرجت أهداف التنوع البيولوجي في وثائق السياسات الرئيسية، مثل خطط العمل الوطنية للتصدي لتغير المناخ وخطط التنمية الوطنية، وكذلك التقدم المبلغ عنه نحو تحقيق هذه الأهداف.</p> <p>الأساس المنطقي: يضمن التعميم عبر الحكومات وسياساتها مراعاة التنوع البيولوجي في جميع مجالات السياسات ذات الصلة في الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالتمويل، والاقتصاد والتجارة، والتخطيط، والتنمية، والتخفيف من وطأة الفقر، والحد من عدم المساواة، والأمن الغذائي والمائي، والترويج لنهج متكامل للصحة، والبحث والابتكار، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والتعاون الإنمائي، وتغير المناخ والتصحر، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة</p>

<sup>23</sup> انظر المقرر 3/10، الفقرة 9(ب)(2): القيمة المتأصلة والقيم الإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتنقيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره.

<sup>24</sup> غاية التنمية المستدامة 9.15، مع خط زمني محدث (2030 عوضا عن 2020).

<sup>25</sup> انظر المقرر 6/5، <https://www.cbd.int/ecosystem/>.

<sup>26</sup> تتوافق مع المؤشرات الخاصة بالغاية 15.9 من أهداف التنمية المستدامة، مع صياغة محدثة بشكل مناسب، كما تم اعتمادها وترقيتها مؤخرا (من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني) من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية، ولا سيما تلك التي تتعلق بنهج المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الاستدامة، والإجراءات والمسارات الممكنة،<sup>27</sup> ومجالات الترابط.<sup>28</sup>

**الإجراء 1.1:** تطبق الحكومات على كافة المستويات الأدوات والمنهجيات المعززة للتقدير والتقييم والمحاسبة الخاصة بالتنوع البيولوجي بشكل منهجي في تعميم التنوع البيولوجي، وتستخدم النتائج لإرشاد عملية صنع القرار.

**الإجراء 2.1:** تعزز الحكومات اتساق السياسات من خلال إنشاء هياكل وعمليات فعالة للتعاون بين الوزارات وعبر القطاعات ولتنسيق البرامج والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

**الإجراء 3.1:** تنفذ الحكومات على كافة المستويات التخطيط المكاني المتكامل والإدارة من أجل الحد من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية على التنوع البيولوجي على مستوى المناظر الطبيعية والبحرية والمستوى الحضري، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال الخطط الطوعية أو التنظيمية، والسياسات والبرامج الابتكارية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية المؤثرة على فقدان التنوع البيولوجي، مع احترام التسلسل الهرمي للتخفيف والسعي نحو الآثار الإيجابية الصافية.

**مجال العمل 2:** تعميم التنوع البيولوجي في الأدوات النقدية والمالية والمتعلقة بالميزانية، ولا سيما عن طريق إلغاء الحوافز أو إنهاؤها تدريجياً أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من خلال تطبيق التكنولوجيات الابتكارية، ومن خلال تطوير وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

مؤشرات النجاح:<sup>29</sup>

(أ) التوجهات في العناصر الضارة المحتملة للدعم الحكومي للزراعة (تقديرات دعم المنتجين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والعناصر الضارة المحتملة للدعم الحكومي لمصايد الأسماك (تقديرات دعم مصايد الأسماك في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قيد الإعداد)؛

(ب) عدد البلدان التي لديها صكوك وطنية بشأن الضرائب، والرسوم والتكاليف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي؛ وبشأن المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك مخططات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية+؛ وبشأن مخططات التصاريح القابلة للتداول ذات الصلة بالتنوع البيولوجي (قاعدة بيانات أدوات السياسات من أجل البيئة الخاصة بمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، المزيد من التمديدات قيد التنفيذ).

**الأساس المنطقي:** يمكن للأدوات النقدية والتدابير التحفيزية الإيجابية أن تعزو التكاليف الحقيقية للأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي وأن تكافئ الأنشطة المراعية للتنوع البيولوجي. ويعد إلغاء أو إصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، عنصراً حاسماً في مواعمة الحوافز، وبالتالي فإنه يعد بنداً رئيسياً في تعميم التنوع البيولوجي وتحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويمكن أن تؤدي إزالة الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي إلى تحرير الموارد المالية الشحيحة. ولا يعني هذا الهدف ضرورة إلغاء البلدان النامية للإعانات اللازمة لبرامج الحد من الفقر. وتهدف

<sup>27</sup>موجز التقييم العالمي لوضع السياسات الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الصفحات من 44 إلى 47،

[https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes\\_global\\_assessment\\_report\\_summary\\_for\\_policymakers\\_ar.pdf](https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes_global_assessment_report_summary_for_policymakers_ar.pdf)

<sup>28</sup><https://ipbes.net/nexus/scoping-document>

<sup>29</sup>من المقرر 28/13، المرفق.



<p>المفاوضات الحالية في إطار جولة مفاوضات الدوحة التجارية إلى توضيح وتحسين ضوابط منظمة التجارة العالمية بشأن مصاديد الأسماك والإعانات الزراعية المشوهة للتجارة، ويمكن لهذه المفاوضات أن تولد أوجه تآزر مع هذا الهدف، بالإضافة إلى البلدان أو المجموعات الإقليمية التي تتخذ مبادرات خاصة بها لإلغاء و/أو إصلاح الإعانات الضارة بالبيئة. ويمكن أن يشكل الاستخدام الأكثر فعالية للتقييم البيئي الاستراتيجي أحد الآليات التي تساعد في تجنب الحوافز الضارة الناجمة عن السياسات الجديدة المقترحة.</p>
<p><b>الإجراء 1.2:</b> حظر أشكال الحوافز، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك عن طريق إعادة توجيهها إلى الأنشطة الإيجابية للتنوع البيولوجي، وإلغاء الإعانات التي تسهم في الأنشطة غير المشروعة والضارة بالتنوع البيولوجي، والامتناع عن تطبيق إعانات جديدة مماثلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى.</p>
<p><b>الإجراء 2.2:</b> تطوير، وتعزيز وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة.</p>
<p><b>الإجراء 3.2:</b> تطبيق تقنيات رقمية ابتكارية لتعميم التنوع البيولوجي في التخطيط، والتنمية، والتمويل وقطاع الأعمال، بطريقة تحمي الخصوصية وتزود في الوقت نفسه المواطنين، والقطاع الخاص، والحكومات بإمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات بغية تحسين عملية صنع القرارات الخاصة بالتعميم.</p>
<p><b>مجال الاستراتيجية الثاني: إدماج الطبيعة والتنوع البيولوجي في نماذج عمل، وعمليات، وممارسات القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك القطاع المالي</b></p>
<p><b>مجال العمل 3:</b> انتقال الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية ذات الصلة وعلى جميع المستويات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية وتلك ذات الآثار الأكبر على التنوع البيولوجي، بنشاط نحو التكنولوجيات والممارسات المستدامة، بما في ذلك على طول سلاسل التوريد والتجارة والقيمة الخاصة بها، مع إثبات الحد من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية الصافية على النظم الإيكولوجية وخدماتها للأشخاص، والتنوع البيولوجي، ورفاه الإنسان وصحته.</p> <p>مؤشر النجاح:</p> <p>(أ) عدد الشركات التي تدمج قيمة الطبيعة في عملية صنع القرار<sup>30</sup> أو تتعهد بالتزامات الأثر الإيجابي الصافي، أو حجم أو نسبة استثماراتها؛</p> <p>(ب) عدد الشركات التي تنشر تبعياتها على التنوع البيولوجي وآثارها الصافية في التقارير المؤسسية؛<sup>31</sup></p> <p>(ج) عدد الشركات التي تبين، في تقاريرها المؤسسية، آثارها الإيجابية الصافية ومساهماتها في النظم الإيكولوجية، والأنواع وصحة الإنسان؛</p> <p>(د) مساحة الموائل الطبيعية التي أدت أنشطة القطاع الخاص إلى فقدانها/استعادتها.</p> <p><b>الأساس المنطقي:</b> يسمح إدماج التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية وقيمها في القطاعات الاقتصادية بإحداث التغييرات اللازمة في الإنتاج والاستهلاك، مثل دمج الحلول الطبيعية في سلاسل الإنتاج، وتقليل هدر الموارد على جميع مستويات</p>

<sup>30</sup> مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1.6.12.

<sup>31</sup> مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1.6.12.

الإنتاج والاستهلاك. ويمكن إحداث مثل هذه الإجراءات التحولية من خلال السياسات المالية والقطاعية ولكن يمكن تشجيعها أيضا من خلال إشراك الشركات ذات الصلة ورباطاتها. ويمكن للشركات أن تضمن المساءلة على القيم، والتبعيات، والآثار على التنوع البيولوجي عبر سلاسل التوريد الخاصة بها وفقا للمعايير الدولية وأن تكون جهة شريكة في تصميم وتنفيذ التدابير التحفيزية الإيجابية للتنوع البيولوجي، وذلك باستخدام المعلومات المستندة إلى العلم والتي يمكن التثبت منها بشأن التنوع البيولوجي في قرارات المستهلكين والأفراد، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، على سبيل المثال من خلال تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف، أو إصدار الشهادات أو وضع العلامات الإيكولوجية أو معايير التجارة بين المؤسسات التجارية، حسب الاقتضاء.

**الإجراء 1.3:** تطبق الشركات مجموعة متفق عليها من أدوات قياس التنوع البيولوجي، وحسابات النظام الإيكولوجي، ومعايير الإبلاغ والإفصاح، بناء على التبعيات وقياس الأثر الصافي، مع إدماج قيم التنوع البيولوجي<sup>32</sup> ودورها في نماذج العمل والتأكد من المساءلة عن القيم، والتبعيات والآثار على التنوع البيولوجي عبر سلاسل التوريد الخاصة بها وفقا لمبادئ ومدونات السلوك الدولية المقبولة عموما.

**الإجراء 2.3:** تنتقل الشركات على جميع المستويات إلى ممارسات الإنتاج المستدامة، وتقوم بتعظيم الآثار الإيجابية الصافية على الطبيعة، والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان، وتطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف، مع إدارة التبعيات وتجنب أو الحد من الآثار السلبية والاستغلال المفرط والتلوث، بما في ذلك في نماذج العمل ومن خلال المعايير الطوعية، ووضع العلامات وشهادات الاستدامة، وتوفير أدلة يمكن التحقق منها على التغيير، مثل إمكانية تتبع الآثار على التنوع البيولوجي والشفافية في سلاسل التوريد والمكونات.

**الإجراء 3.3:** تتعاون الحكومات على جميع المستويات، وأصحاب الحقوق، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إنشاء وتعزيز آليات لتشجيع ودعم التزامات قطاع الأعمال بالتنوع البيولوجي والشراكات التي تسمح بالتعاون والتواصل على كافة المستويات.

**4: مجال العمل:** تطبق المؤسسات المالية على جميع المستويات سياسات وعمليات تقييم مخاطر التنوع البيولوجي، وذلك بعد تطويرها لأدوات لتمويل التنوع البيولوجي من أجل إثبات الحد من الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في حوافظها وزيادة مبالغ التمويل المخصص.

مؤشرات النجاح:

(أ) عدد المؤسسات المالية التي تدمج مخاطر التنوع البيولوجي وفرصه في عملية صنع القرار؛<sup>33</sup>

(ب) عدد المؤسسات المالية التي تنشر تقارير استدامة يمكن التحقق منها؛<sup>34</sup>

(ج) عدد المؤسسات المالية التي تثبت، في تقارير الاستدامة الخاصة بها، أنها تحسن بشكل كبير من آثارها ومساهماتها في النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان في حوافظها.

<sup>32</sup> انظر المقرر 3/10، الفقرة 9(ب)(2): القيمة المتأصلة والقيم الإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتنقيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره.

<sup>33</sup> مماثل لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.6.12.

<sup>34</sup> مماثل لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.6.12.

<p>الأساس المنطقي: يجب أن تتسق التدفقات المالية مع مسار يتجه نحو العيش في انسجام مع الطبيعة وإعادة توجيهها نحو تحقيق الطموح المتعلق بالطبيعة. ويجب موازنة التمويل العام والخاص بشكل أكثر فعالية، ويجب على التركيز في الإطار العالمي أن يتوسع من "تمويل المشروعات الخضراء أيضا" إلى "تخصير النظام المالي ككل".</p>
<p>الإجراء 1.4: تطبق المؤسسات المالية على جميع المستويات وتتخبط مع عملائها في مجموعة متفق عليها وقابلة للتحقق من أدوات قياس التنوع البيولوجي، ومعايير الإبلاغ والإفصاح، بالاستناد إلى قياس التبعيات والأثر الصافي وإدماج قيم التنوع البيولوجي في حافظات الاستثمار وقرارات الإقراض.</p>
<p>الإجراء 2.4: تدمج المؤسسات المالية على جميع المستويات فقدان التنوع البيولوجي ضمن تحليلاتها للمخاطر وتولد آثارا إيجابية صافية متزايدة على التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق تمويل الأنشطة التي يمكن أن تثبت بشكل يمكن التحقق منه الفوائد على التنوع البيولوجي أو المنافع المشتركة.</p>
<p>الإجراء 3.4: تطبق المؤسسات المالية أدوات مثل الاستثمارات الخضراء، والقروض ذات الأثر، والتمويل المختلط والتأمين القائم على المؤشرات، وتشجع على استخدامها.</p>
<p>الإجراء 4.4: إرساء الشراكات أو تعزيزها بغية تعزيز الالتزامات المالية للمؤسسات بالتنوع البيولوجي والتعاون والتواصل على كافة المستويات.</p>
<p>مجال الاستراتيجية الثالث: تعميم التنوع البيولوجي عبر المجتمع</p>
<p>مجال العمل 5: يمتلك الأشخاص في كل مكان المعلومات ذات الصلة، والوعي، والقدرات من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة التي تنسجم مع الطبيعة، وتعكس قيم<sup>35</sup> التنوع البيولوجي<sup>36</sup> ودورها المركزي في حياة الأشخاص وسبل عيشهم، ويتخذون خطوات جنسانية مخصصة وقابلة للقياس نحو الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الفردية والوطنية.</p> <p>مؤشرات النجاح:</p> <p>(أ) مدى (1) احترام حقوق الإنسان في السياسة البيئية؛ (2) المواطنة العالمية والتعليم البيئي؛ (3) تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) المناهج؛ (ج) إعداد المعلمين؛ (د) تقييم الطلاب.<sup>37</sup></p> <p>(ب) مؤشرات قياس الوعي العالمي بالتنوع البيولوجي (مثل مقياس اتحاد التجارة البيولوجية الأخلاقية).<sup>38</sup></p> <p>الأساس المنطقي: يرتبط التعميم عبر المجتمع بالآثار الجنسانية (الإيجابية والسلبية) للأفراد والمجموعات على التنوع البيولوجي، وبالفوائد الاجتماعية والثقافية المتولدة عن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فضلا عن القيم الروحية والجوهرية للتنوع البيولوجي، والتي تعتبر ذات أهمية محورية بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تلعب دورا مركزيا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولا سيما في أراضيها ومناطقها. كما يرتبط التعميم بالخطوات التي يمكن اتخاذها، بشكل فردي وجماعي، من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، على سبيل المثال عن طريق تبني أو تعزيز</p>

<sup>35</sup>القيمة المتأصلة والقيم الإيكولوجية والجنينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتثقيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره: انظر المقرر 9/10، الفقرة 9(ب)(2).

<sup>36</sup> هدف التنمية المستدامة 8.12 مع تعديل يعكس دور قيم التنوع البيولوجي والإجراءات المتخذة.

<sup>37</sup> مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.8.12، مع بعض التعديلات عليه.

<sup>38</sup> <http://www.biodiversitybarometer.org/#uebt-biodiversity-barometer-2018>

أنماط الحياة المستدامة والاستهلاك التي تقلل من الآثار البيئية. ويمكن تحقيق التعميم على سبيل المثال من خلال تحديد الاحتياجات الجنسانية المخصصة وإتاحة الوصول إلى التدريب والتعليم وبناء القدرات في مجال التنوع البيولوجي لدعم عمليات صنع القرار التشاركية والشاملة والمنصفة، وتعزيز نظم المعرفة التقليدية، وتهيئة الوصول إلى التثقيف الصحي وآثار الضغوطات البيئية والفوائد على الصحة، والاستفادة من أدوات الاتصال القائمة على الأدلة لتوعية الجمهور.

الإجراء 1.5: تعكس المؤسسات التعليمية والهيئات الأخرى ذات الصلة القيم الجنسانية الاجتماعية، والثقافية، والجهوية والتقليدية للطبيعة والتنوع البيولوجي في نظم التعليم الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك في التدريب التقني والجامعي، من أجل تعزيز التفاهم وتقديم توجيه جنساني مخصص بشأن الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة ودور التنوع البيولوجي في تحقيقها.

الإجراء 2.5: تضمن الحكومات على جميع المستويات الاستخدام المنصف والعدل لمعارف، وابتكارات، وممارسات، ومؤسسات وقيم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تعميم وتطبيق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وفقاً للتشريعات الوطنية، علاوة على إشراك وتحفيز وتمكين أصحاب الحقوق والمصلحة، مثل النساء، والشباب، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، للمشاركة بشكل كامل وعادل وفعال<sup>39</sup> في صنع القرار المتعلق بتعميم التنوع البيولوجي.

الإجراء 3.5: يتخذ الأشخاص في كل مكان، وفقاً لظروفهم الجنسانية الاجتماعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبدعم من المجتمع المدني المنظم، خطوات ملموسة وقابلة للقياس لاعتماد الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة والحد من البصمة البيئية، من خلال الاستهلاك والشراء المستدامين، واختيار النقل المستدام، واتباع حمية غذائية صحية ومستدامة، وإعطاء الأفضلية للوظائف وفرص العمل الخضراء، من بين أمور أخرى.

<sup>39</sup>تعني المشاركة إشراك المستفيدين المستهدفين في التخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والصيانة اللاحقة للتدخل الإنمائي. وهي تعني تعبئة الناس وإدارة الموارد واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم؛ -<https://www.socialcapitalresearch.com/designing-social-capital-sensitive-participation-methodologies/definition-participation/>